الأمم المتحدة
A/RES/64/205

Distr.: General
11 March 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (ح) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/420/Add.8*)]

٦٤/٢٠٥ - التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تؤكد من جديد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١[(١)] وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٢)]، ولا سيما الفقرة ٤٢ منها، بوصفهما إطاري السياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تلاحظ منهاج بيشكيك للجبال[٣]، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال الذي عقد في بيشكيك في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والذي مثل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

وإذ تلاحظ أيضا الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (''الشراكة من أجل الجبال'') التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به خمسون بلدا وست عشرة منظمة حكومية دولية وست وتسعون منظمة من المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ كذلك الاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماعان العالميان لأعضاء الشراكة من أجل الجبال اللذان عقدا على التوالي في ميرانو، إيطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفي كوسكو، بيرو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ واجتماع الأنديز الأول لمبادرة الأنديز، المعقود في سان ميغيل توكومان، الأرجنتين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

وإذ تلاحظ نتائج اجتماع فريق أديلبودين المعني بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية الذي عقد في روما في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** تزايد عدد الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم الذين يدركون أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر ويسلمون بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدرا لمعظم المياه العذبة على الأرض ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأخشاب والمعادن، ومناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة وأماكن يقصدها الكثيرون للاستجمام والسياحة ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣ - **تسلم** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة عن تغير المناخ من خلال ظواهر معينة، مثل تغيرات التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف الموسمي التي تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف؛

---

(٣) A/C.2/57/7، المرفق.

(٤) A/64/222.

٤ - **تسلم أيضا** بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

٥ - **تشجع** على إمعان النظر في مسائل التنمية المستدامة للجبال خلال المناقشات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٥] واتفاقية التنوع البيولوجي[٦] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٧] ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

٦ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في أي بلد من البلدان؛

٧ - **تشجع** الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونهج كلية في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعلى تعزيز النهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٨ - **تشجع أيضا** الحكومات على دمج التنمية المستدامة للجبال في عملية رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية والاستراتيجيات الإنمائية، بوسائل منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

٩ - **تلاحظ** أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الأحراج وتدهور مستجمعات المياه وتواتر الكوارث الطبيعية ونطاقها، وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة النازحة والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة والآثار المترتبة على تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تؤكد** أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الأحراج وإحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة للجبال من أجل تعزيز دور الجبال بوصفها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه؛

---

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

١١ - **تلاحظ** أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛

١٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال؛

١٣ - **تشجع** الحكومات والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على إذكاء الوعي وتحسين الاستعداد والهياكل الأساسية للحد من أخطار الكوارث ولمواجهة الآثار الضارة المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، وكذلك الانهيالات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل، والقيام، في هذا الصدد، باغتنام الفرص التي يتيحها الاحتفال باليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المكرس لإدارة أخطار الكوارث؛

١٤ - **تهيب** بالحكومات أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية والمجتمعات الجبلية والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء وبغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال، بدراسة الشواغل الخاصة للمجتمعات الجبلية، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ في البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، بهدف وضع استراتيجيات تكيف مستدامة ثم تنفيذ تدابير ملائمة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ؛

١٥ - **تشدد** على أن العمل على المستوى الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة مع العديد من الأحداث والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

١٦ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٧ - **تشجع أيضا** على زيادة مشاركة السلطات المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ولا سيما سكان الريف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج والترتيبات المتعلقة بتخطيط استغلال الأراضي وبحيازة الأراضي والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة تحسين إمكانية حصول النساء في المناطق الجبلية على الموارد، بما في ذلك الأرض، وكذلك ضرورة تعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛

١٩ - **تشجع** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك المؤشرات المصنفة حسب الجنس، في أنشطة وبرامج ومشاريع تنمية الجبال؛

٢٠ - **تؤكد** أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك في ميدان الطب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها لدى وضع السياسة الإنمائية والتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها وعلى أهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

٢١ - **تشدد** على ضرورة مراعاة المواد ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي[٦]؛

٢٢ - **تشير مع الارتياح** إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال[٨]، الغرض منه عموما الحد بدرجة كبيرة من فقدان التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام ٢٠١٠ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتنفيذه بهدف الإسهام بشكل ملموس في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

٢٣ - **تدعو** الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال، من خلال الالتزام السياسي المتجدد ووضع ترتيبات وآليات مؤسسية ملائمة تضم العديد من أصحاب المصلحة، وتلاحظ مع الارتياح، في هذا الصدد، التعاون القائم بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والشراكة من أجل الجبال ومنتدى الجبال لتعبئة الحكومات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل زيادة فعالية التعاون وللمساعدة في بناء القدرة على تنفيذ برنامج العمل؛

٢٤ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تحتاج إلى المساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب والنهج التعاونية الأخرى؛

---

(٨) UNEP/CBD/COP/7/21، المرفق، المقرر ٧/٢٧، المرفق.

٢٥ - **تشدد** على أهمية تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والتكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا من أجل التنمية المستدامة للجبال، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية على القيام بذلك؛

٢٦ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة للجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والمشاق التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

٢٧ - **تدعو** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها إلى أن تقوم، كل ضمن ولايتها، ومعها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص بالنظر في توفير الدعم، بوسائل منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٢٨ - **تشدد** على أهمية البحث عن مجموعة عريضة من مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة للجبال، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة فرص الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، وقروض الإسكان الصغيرة وحسابات التوفير والتعليم والصحة وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في الاضطلاع بأعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم والقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات مقايضة الديون بالتنمية المستدامة؛

٢٩ - **تشجع** على مواصلة إقامة سلاسل للأنشطة الزراعية المستدامة المضيفة للقيمة وتحسين إمكانية وصول المزارعين في المناطق الجبلية ومشاريع الصناعة الزراعية إلى الأسواق والمشاركة فيها، بغية تحقيق زيادة كبيرة في دخل المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، والأسر المزارعة؛

٣٠ - **ترحب** بالإسهام المتزايد لمبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية كوسيلة لتعزيز حماية البيئة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وبتوجه طلب المستهلكين بصورة متزايدة نحو السياحة التي تتسم بالمسؤولية والاستدامة؛

٣١ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية التي لا تحصى والتي تتيحها الجبال، ليس للمجتمعات المقيمة في المرتفعات فحسب، بل أيضا لنسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في المنخفضات، وتؤكد أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل تمويل مبتكرة لغرض حماية هذه النظم؛

٣٢ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين عدة بلدان، وتشجع، في هذا السياق، على تطبيق النهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، على التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

٣٣ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، أن اتفاقية حماية جبال الألب[٩] تشجع على اتباع نهج جديدة بناءة لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني والزراعة الجبلية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والغابات الجبلية والسياحة وحماية التربة والطاقة والنقل، وكذلك الإعلان المتعلق بالسكان والثقافة[١٠] وخطة العمل بشأن تغير المناخ في جبال الألب[١١] والتعاون مع الهيئات الأخرى المنشأة باتفاقيات بشأن المواضيع ذات الصلة والأنشطة المضطلع بها في سياق الشراكة من أجل الجبال؛

٣٤ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة[١٢] التي اعتمدتها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة توفر إطارا للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات ومنهاجا لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة ومنتدى للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٣٥ - **تلاحظ كذلك مع التقدير** العمل الذي يضطلع به المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في تعزيز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان أعضاء في منطقة هندو كوش في الهيمالايا من أجل الحض على العمل والتغيير للتغلب على حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي يعانيها سكان الجبال؛

٣٦ - **تلاحظ مع التقدير** ما أسهم به مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبيان فريق أديلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية وما يوفرانه من فوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣٧ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات والتوعية بالتحديات القائمة وأفضل

---

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩١٧، الرقم ٣٢٧٢٤.

(١٠) متاح على: www.alpconv.org/theconvention/index_en.

(١١) متاحة على: www.alpconv.org/climate/index_en.

(١٢) متاحة على: www.carpathianconvention.org/text.

الممارسات في مجال التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة بين مناطق المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

٣٨ - **تؤكد** أهمية التعليم العالي في المناطق الجبلية ومن أجلها، بغية تعزيز الفرص وتشجيع استبقاء ذوي المهارات، بمن فيهم الشباب، في المناطق الجبلية، وتنوه، في هذا السياق، بالمبادرات المهمة التي اتخذت مؤخرا على الصعيد الإقليمي مثل إقامة ثلاثة أحرام جامعية في طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وإنشاء اتحاد الهيمالايا الجامعي، وتشجع على بذل جهود مماثلة في المناطق الجبلية الأخرى في العالم؛

٣٩ - **تشجع** على وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية للاستفادة من الوعي والقوة الدافعة للتغيير اللذين أوجدتهما السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ ومن الفرصة التي يتيحها الاحتفال باليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

٤٠ - **تشجع** الدول الأعضاء على جمع وتقديم معلومات وإنشاء نظم رصد للبيانات الفيزيائية البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف لدعم برامج ومشاريع البحوث المتعددة التخصصات ولتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط؛

٤١ - **تشجع** جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، كل في نطاق ولايتها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات لتحقيق زيادة فعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ والفقرات الأخرى ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٢)]، آخذة في الاعتبار جهود الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٤٢ - **تنوه** بالجهود المبذولة في إطار الشراكة من أجل الجبال المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في الانضمام بنشاط إلى الشراكة من أجل الجبال لزيادة قيمتها، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة في

عام ٢٠١٠، بما في ذلك عن المسائل المواضيعية المتعلقة بالنقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وعن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٤٣ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال للتعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي[٦] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٧] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٥] والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال، مثل اتفاقية حماية جبال الألب[٩] والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة[١٢]؛

٤٤ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** الجهود الجارية لتحسين التعاون الاستراتيجي بين المؤسسات والمبادرات المعنية بتنمية الجبال مثل منتدى الجبال والشراكة من أجل الجبال ومبادرة بحوث الجبال والجمعية الدولية للجبال؛

٤٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩